الأمم المتحدة S/2005/186

مجلس الأمن

Distr.: General
18 March 2005
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام المرحلي الرابع عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٢٨ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤ الذي أنشأ المجلس بموجبه عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لفترة ولاية مدتها سنة واحدة ابتداء من ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ويتناول هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت منذ تقريري المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (S/2004/962)، وإضافته المؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (S/2004/962/Add.1)، ويتضمن بيانات مستكملة عن التقدم المحرز في عملية السلام، حسب ما طلبه المجلس في الفقرة ١٨ من قراره ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وترد إشارة أيضا إلى التقارير نصف الشهرية التي قدمت إلى مجلس الأمن والتي أعدها فريق الرصد المنشأ بموجب اتفاق أكرا الثالث والمؤلف من ممثلي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار.

ثانيا – عملية السلام

وساطة الاتحاد الأفريقي

٢ – خلال الفترة المستعرضة، كان معظم الاهتمام بعملية السلام منصبا على جهود رئيس جنوب أفريقيا، تابو مبيكي، الذي يقود مبادرة وساطة للاتحاد الأفريقي بدأت بالزيارة التي قام بها إلى أبيدجان في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وواصل قادة من المنطقة دون الإقليمية أيضا مساعيهم الحميدة لدعم تنشيط عملية السلام.

230305 230305 05-27418 (A)
0527418

٣ - وفي إطار وساطة الاتحاد الأفريقي، جرت في كوت ديفوار وبريتوريا عدة جولات من المشاورات مع الأطراف الإيفوارية، بمن فيهم الرئيس لوران غباغبو، ورئيس الوزراء سيدو ديارا، والأمين العام للقوات الجديدة، غيوم سورو، وكبار المسؤولين الحكوميين وزعماء أحزاب المعارضة، وتركزت هذه المشاورات في المقام الأول على كيفية الدفع قدما بخطة العمل التي وافقت عليها الأطراف الإيفوارية خلال زيارة الرئيس مبيكي إلى كوت ديفوار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقد شجع الرئيس مبيكي على مواصلة مبادرته للوساطة كلٌّ من اجتماع مجلس السلام والأمن للاتحاد الأفريقي المعقود في ليبرفيل في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ومؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقودة في أكرا في ١٩ كانون الثاني/يناير، ومؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في أبوجا يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وقد حضرتُ مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أبوجا حيث سنحت لي فرصة مناقشة الأزمة الإيفوارية مع الرئيس مبيكي وغيره من قادة المنطقة. واتفق على ضرورة بذل قصارى الجهد لتقديم دعم متسق لخطة العمل المقترحة من الرئيس مبيكي.

٤ - وقد تركزت مهمة الوساطة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي على عدد من المسائل المترابطة، وهي: تهيئة مناخ يسوده السلام؛ واعتماد الإصلاحات التشريعية المنصوص عليها في اتفاق لينا - ماركوسي؛ وكفالة سير عمل حكومة المصالحة الوطنية؛ وبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ و تيسير إعادة بسط إدارة الدولة على الصعيد الوطني.

تهيئة مناخ مُواتٍ للسلام

٥ - انصبت المبادرات الرامية إلى تعزيز مناخ موات للسلام على الإجراءات الهادفة إلى وقف استخدام وسائل الإعلام للتحريض على الكراهية والعنف؛ والاستعدادات لنزع سلاح المليشيات وحلها؛ ومنع الأنشطة الفوضوية التي تقوم بها جماعات ''الوطنيين الشباب'' العدوانية. وقد دعمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إجراءات المتابعة المتخذة في سبيل تحقيق هذه الأهداف. فقد قام العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية التابعان لها بدوريات وأنشطة أخرى مشتركة مع قوات الأمن الإيفوارية للمساعدة في تحسين الأمن العام للسكان في أبيدجان وفي منطقة الثقة. ومن خلال أنشطة التوعية الإعلامية التي تضطلع بها البعثة، ولا سيما من خلال محطة الإذاعة على الموجات المتوسطة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، عملت البعثة بصورة حثيثة على تعزيز ثقافة السلام ومواجهة وسائل الإعلام المحلية المحرضة على الكراهية والعنف.

٦ - وساعد القرار الذي اتخذه الرئيس غباغبو في آخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بحظر المسيرات والمظاهرات في شوارع أبيدجان لمدة ثلاثة أشهر على تهدئة الوضع في المدينة. وكثيرا ما كانت مثل هذه الأحداث في الماضي تتخذ منحى عنيفا وتؤدي إلى اضطراب الحياة التجارية في أبيدجان وغيرها من المناطق. ولذا، فإن قرار الحكومة القاضي بتمديد هذا الحظر إلى ١١ حزيران/يونيه يشكل خطوة جديرة بالترحيب.

سير عمل حكومة المصالحة الوطنية

٧ - يمثل استئناف عمل حكومة المصالحة الوطنية بفاعلية أولوية رئيسية في خطة عمل الاتحاد الأفريقي. ولم يشارك وزراء ''القوات الجديدة'' في اجتماعات الحكومة منذ أزمة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (انظر S/2004/962، الفقرات ١٤-٢٣)، متعللين بالقلق على أمنهم الشخصي. وخلال المناقشات التي جرت مع فريق الوساطة التابع لجنوب أفريقيا وممثلي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وقوات ليكورن، أشارت القوات الجديدة إلى رغبتها في أن يسمح لها باستقدام وحداتها للحماية المباشرة إلى أبيدجان، إضافة إلى الحماية التي يوفرها فريق الحماية الخاص التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وهو الفريق الفرعي المعني بالأمن. ويبذل رئيس الوزراء ديارا أيضا في هذه الأثناء جهدا حثيثا لمعالجة هذه المسألة. وفضلا عن ذلك، ظل الغموض الذي يشوب نقل السلطات من الرئيس إلى رئيس الوزراء والوزراء يؤثر على فعالية عمل الحكومة.

البرنامج التشريعي

٨ - اعتمدت الجمعية الوطنية قبل انتهاء دورتها الاستثنائية في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ معظم الإصلاحات التشريعية الرئيسية المنصوص عليها في اتفاق لينا - ماركوسي، وتم إصدارها لاحقا. وفي هذا السياق، شكلت مصادقة الجمعية الوطنية في كانون الأول/ديسمبر على تعديل المادة ٣٥ من الدستور المتعلقة بأهلية الترشيح للرئاسة خطوة هامة إلى الأمام. غير أن الرئيس غباغبو أعلن تكرارا عن اعتزامه طرح التعديل الدستوري المقترح لاستفتاء وطني. وقوبل هذا الموقف بالرفض من أحزاب المعارضة التي طالبت الرئيس بدلا من ذلك باستعمال السلطات التقديرية المخولة له بموجب الدستور لتعديل المادة ٣٥.

٩ - وإضافة إلى ذلك زعمت مجموعة السبع المؤلفة من الأحزاب السياسية للمعارضة أن بعض التشريعات لا تتطابق مع نص وروح اتفاق لينا - ماركوسي ودعت إلى تنقيح هذه القوانين. وقامت لجنة الرصد، المنشاة بموجب اتفاق لينا - ماركوسي، وفريق الرصد الثلاثي

بمراجعة التشريع المتعلق باللجنة الانتخابية المستقلة وقوانين الجنسية من حيث تماشيها مع نص وروح اتفاق لينا – ماركوسي. وأحيلت آراؤهما التي مفادها أن كلا التشريعين غير متماشيين مع الاتفاق في جميع جوانبه، إلى الرئيس غباغبو ورئيس اللجنة الوطنية، مامادو كوليبالي. وفي إطار وساطة الاتحاد الأفريقي، قام فريق من الخبراء القانونيين أيضا بمراجعة التشريع الذي اعتمدته الجمعية الوطنية والمنصوص عليه في اتفاق لينا – ماركوس، وقدموا تقريرهم إلى حكومة كوت ديفوار في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٠ – تواصلت في غضون ذلك الجهود الهادفة إلى المساعدة في كفالة بدء عملية نزع سلاح القوات النظامية وغيرها من الجماعات والمليشيات المسلحة، وتسريحها وإعادة إدماجها في أقرب وقت ممكن. وفي إطار من التعاون الوثيق مع فريق الوساطة التابع للاتحاد الأفريقي، شاركت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الجهود الرامية إلى حل المشاكل الأمنية التي تثير قلق القوات الجديدة، وتأمين استئناف الحوار تمهيدا لبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وشاركت أيضا في هذه المبادرة قوة ليكورن واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والبنك الدولي.

١١ – وبعد الاجتماع مع الأمين العام للقوات الجديدة سورو في ١٨ كانون الثاني/يناير، وافق رئيس الوزراء ديارا على تنقيح تشكيل اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وهيكلها، من أجل كفالة التمثيل المتوازن بها. وفي وقت سابق من هذا العام، استأنفت القوات الجديدة والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار تعاونها مع اللجنة، وأذنت القوات الجديدة للجنة بالوصول إلى مواقع نزع السلاح والتجمع في المناطق الخاضعة لسيطرتها لتسهيل إعادة تأهيلها. ولئن كانت القوات الجديدة قد قبلت أيضا أن تشارك في حلقة عمل لوضع الصيغة النهائية والرسمية للخطة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي قد تتضمن إعادة هيكلة القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، فإن هجوم بعض المليشيات في ٢٨ شباط/فبراير على نقطة تفتيش للقوات الجديدة في لوغوالي (الوارد وصفه في الفقرة ٢٣ أدناه) قد أدى إلى وقف القوات الجديدة تعاونها بشأن هذه المسألة المهمة.

١٢ – وأعلنت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مؤخرا أن هناك ما يقدر بنحو ١٠ ٠٠٠ عضو من أعضاء المليشيات في كوت ديفوار، رغم أن من المرجح للغاية أن يكون هذا التقدير أقل من العدد الحقيقي الذي يمكن أن يرتفع بسبب تعبئة وتجنيد عدد كبير من ”الوطنيين الشباب“ في الجنوب في الآونة الأخيرة. وتتألف المليشيا الرئيسية

في المنطقة الغربية، التي تسمى جبهة تحرير الغرب الأكبر، من نحو ٠٠٠ ٧ عضو، ومن المقرر أن تدرج في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٣ - غير أن هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات إضافية قبل أن يتسنى البدء في نزع السلاح، بما في ذلك استئناف تعاون القوات الجديدة وإصلاح مرافق نزع السلاح والتجمع، وتجميع القوات حسب المتوخى في خطة العمل المشتركة التي وقعتها الأطراف في ياموسوكرو في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وفضلا عن ذلك، لا زال الأمر يتطلب تسوية المسألة المتعلقة بكفالة الحفاظ على القانون وضبط النظام والأمن العام في المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

إعادة إرساء دعائم الإدارة الحكومية

١٤ - من المهام الأساسية المسندة إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٢٨ (٢٠٠٤) العمل، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الدوليين الآخرين، على تيسير السبيل أمام حكومة المصالحة الوطنية لإعادة بسط سلطة الدولة في شتى أرجاء كوت ديفوار. ووفقا للجنة الإرشادية الوطنية لإعادة تشكيل الإدارة، التي تتولى مسؤولية إحياء الإدارة الحكومية، يقدر عدد موظفي الخدمة المدنية الذين تركوا وظائفهم في مختلف أرجاء البلد في أعقاب أزمة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بنحو ٠٠٠ ٢٣ موظف. وحتى الآن عاد تقريبا جميع موظفي الخدمة المدنية البالغ عددهم ٨٤٥ ٣ موظفا الذين سبق إلحاقهم بالعمل في المنطقة الغربية إلى وظائفهم، بينما لم ينقل إلى المنطقة الشمالية إلا ٠٠٠ ٦ موظف من أصل ١٥٥ ١٩. ويظل غياب موظفي الخدمة المدنية عاملا رئيسيا من العوامل التي تساهم في التدهور المستمر للوضع الإنساني ولا سيما في الشمال.

١٥ - وتواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقديم الدعم لأنشطة اللجنة الإرشادية الوطنية لإعادة تشكيل الإدارة التي ترى أن الأمر سوف يتطلب ما يناهز ٥٠٦ ملايين دولار لتيسير عودة موظفي الخدمة المدنية وغيرهم من موظفي الحكومة كل إلى منطقة مسؤوليته. وتعهدت بلجيكا والاتحاد الأوروبي وفرنسا واليابان بتقديم قدر من الدعم، غير أنه سيكون من الضروري توفير موارد إضافية لتيسير التنفيذ العاجل للعملية، بمجرد أن تبدأ عملية نزع السلاح والتسريح، ويتحسن الوضع الأمني.

ثالثا - الانتخابات

١٦ - تهدف مهمة الوساطة التي ينهض بها الاتحاد الأفريقي، والعمل الذي تضطلع به حاليا عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وشركاء

آخرون، إلى تهيئة الظروف السياسية والأمنية التي ستتيح إجراء انتخابات حرة ونزيهة كجزء من الحل الشامل للأزمة الإيفوارية.

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سعى رئيس الوزراء ديارا إلى إحياء عملية تحديد الهوية الوطنية ضمن سلسلة إجراءات تهدف إلى المضي قدما في التحضير للانتخابات. غير أن الإجراءات المتعلقة بعدد كبير من المهام التقنية، مثل استكمال القوائم الانتخابية، ما زالت في مرحلة التخطيط الأولية، كما أن الإصلاحات التشريعية المنصوص عليها في اتفاق لينا - ماركوسي لا تزال في حاجة إلى المصادقة عليها. ومن ثم، يوشك الوقت المتبقي لتنظيم الانتخابات بصورة سليمة على النفاد بسرعة. وباتت التأخيرات المستمرة تعرض للخطر بصورة متزايدة إمكانية إجراء الانتخابات في الموعد المقرر لها في تشرين الأول/أكتوبر.

١٨ - وأصبحت اللجنة الانتخابية المستقلة، التي هي الهيئة الوطنية الرئيسية المسؤولة عن تنظيم وإدارة الانتخابات، مدار جدل سياسي حزبي، حيث أعربت بعض أحزاب المعارضة عن عدم ثقتها في هذه اللجنة. وفي ٨ شباط/فبراير اجتمعت اللجنة لاعتماد برنامج أعمالها، غير أن أحزاب المعارضة من مجموعة السبعة رفضت أن تشارك في اجتماع اللجنة ورفضت التشريع القاضي بتنقيح هيكل اللجنة وتشكيلها باعتباره غير مطابق لاتفاق لينا - ماركوسي.

١٩ - وفي ١٠ شباط/فبراير، وفي محاولة لتنقيح القانون المنشئ للجنة الانتخابية المستقلة، رفعت أحزاب المعارضة شكوى إلى محكمة في أبيدجان. ورغم أن المحكمة قد أمرت بتعليق أنشطة اللجنة الانتخابية المستقلة ريثما يتم تقييم حيثيات القضية، واصلت اللجنة عملها، وإن كان ذلك بمشاركة محدودة. وفي رسالة وُجِّهت إليّ في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، من الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، وتجمع الجمهوريين، والاتحاد من أجل الديمقراطية والسلام في كوت ديفوار، وحركة قوات المستقبل، أعربت هذه الأحزاب عن رغبتها في أن تتولى الأمم المتحدة تنظيم الانتخابات الإيفوارية. ومن الجدير بالملاحظة أن درجة سوء الظن السائد بين الأحزاب وما اقترن به من خلافات حول اللجنة الانتخابية المستقلة، أمور قد تستدعي النظر بتأن في أي تعزيز لدور الأمم المتحدة في العملية الانتخابية والاستناد في ذلك إلى طلب توافق عليه جميع الأطراف الإيفوارية.

رابعا - إعادة الأمن

٢٠ - ظل الوضع الأمني في كوت ديفوار بالغ التوتر منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، مع زيادة ملحوظة في معدلات الجريمة في أنحاء البلد برمتها، لا سيما في أبيدجان ومنطقة الثقة.

حادثة لوغوالي

٢١ - في الصباح الباكر من يوم ٢٨ شباط/فبراير، وقع انتهاك خطير لوقف إطلاق النار، عندما قامت عناصر مسلحة، يزيد عددها على ١٠٠ شخص، ويدعى أنها تنتمي إلى الحركة الإيفوارية لتحرير غرب كوت ديفوار، بمهاجمة نقطة مراقبة تابعة للقوات الجديدة في لوغوالي، شمال بانغولو، في منطقة الثقة. وانتشرت قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بشكل سريع في المنطقة، واستعادت السيطرة على المدينة. وأثناء تلك المواجهة، تعرض أحد أفراد حفظ السلام، وهو مواطن بنغلاديشي، لإصابة خطيرة. وألقت قوات عملية الأمم المتحدة القبض على حوالي ٨٧ ''شابا'' مسلحا، وجردهم من أسلحتهم، وتم تسليمهم إلى السلطات المحلية في غويغلو، في ٣ آذار/مارس، ولكن أُطلق سراحهم جميعا في اليوم التالي. وفي ١ آذار/مارس، تجمع حوالي ٥٠٠ ''شاب'' آخر حوالي بانغولو، وأعلنت القوات الجديدة أنها ستعزز مواقعها في المنطقة. وقامت عملية الأمم المتحدة بإعادة نشر قوات إضافية في المنطقة، وتمكنت من التحكم في الموقف. وتم تحريك قوة الرد السريع، المقدمة من قوة ليكورن، ونشرها لاحقا لتعزيز الوحدات التابعة لعملية الأمم المتحدة، الموجودة في المنطقة. ولم يدن الرئيس إغباغو الهجوم. وأفضى هذا الهجوم إلى زيادة هائلة في حجم التوترات السائدة، وقامت القوات الجديدة بتعزيز مواقعها الدفاعية.

٢٢ - وقبل وقوع هذا الهجوم، كانت القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، والقوات الجديدة، قد انتهكت منطقة الثقة عدة مرات. فقد أقامت القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار مواقع مؤقتة داخل المنطقة، وقامت العناصر''الخارجة على السيطرة'' التابعة للقوات الجديدة والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار كلتاهما، بأعمال النهب والابتزاز، داخل المنطقة، وفي المناطق المتاخمة لها. وأحالت عملية الأمم المتحدة وقوات ليكورن، حالات الجرائم التي أُبلغ عنها إلى السلطات، على جانبي المنطقة. ووقعت أيضا حوادث عنف بين المجموعات العرقية في الجزء الغربي من منطقة الثقة شاركت فيها أحيانا عناصر مسلحة، وكان ذلك بصفة رئيسية بين مجموعة غيري، من ناحية، ومجموعة دوزوس، وأشخاص ينحدرون من أصول بوركينية، من ناحية أخرى. وفي مسعى لاحتواء هذا الوضع الخطير الذي لا يمكن التنبؤ بنتائجه في منطقة الثقة، نظمت عملية الأمم المتحدة اجتماعات للمصالحة بين المجموعتين. وتضم القوات الموالية للحكومة، التي تعمل في غرب البلاد، بعض الميليشيات، ومنظمات تسمى بـ ''منظمات الوطنيين الشباب''، (وهذه الميليشيات والمنظمات مسلحة وذات صلة وثيقة بالقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار) وجماعة دوزوس وعناصرها المسلحة ببنادق الصيد التقليدية، بالإضافة إلى الأسلحة الأوتوماتيكية.

٢٣ - وفي جهد واضح لتعزيز قدراتها العملياتية، قامت القوات الجديدة في الآونة الأخيرة بإعادة تشكيل هيكل القيادة والتحكم بها، وذلك بصفة رئيسية من خلال إعادة تنسيب بعض قادتها القطاعيين وقادة المناطق، وزيادة قطاعاتها من ٦ قطاعات إلى ١١ قطاعا.

مركز قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

٢٤ - يبلغ القوام الحالي للقوة ٦ ٠١٧ فردا، وذلك مقابل القوام المصرح به، وهو ٦ ٢٤٠ فردا. ويوجد العجز الرئيسي في وحدة المروحيات، التي يُسعى حثيثا لإيجاد بلد يساهم بقوات فيها. ومن ثم، فإن الدعم الجوي الذي تقدمه عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، يفتقر حاليا إلى المرونة التي تتيحها الموارد العسكرية المخصصة، وهو أمر حاسم الأهمية لنقل قوات الاحتياط واستخدامها في الوقت المناسب، وتسيير دوريات على الحدود، وتنفيذ الولاية المعززة لرصد الحظر على الأسلحة، بالإضافة إلى عمليات الإجلاء الطبية لأفراد قوات الأمم المتحدة المصابين. وفي حالة وقعت مؤخرا، لم يتسن نقل جندي بنغلاديشي، أُصيب أثناء هجوم حدث في لوغبالي (انظر الفقرة ٢١ أعلاه)، باستخدام وسائل الأمم المتحدة.

٢٥ - وقد ظل الحفاظ على الاستقرار، في بيئة أمنية متزايدة الاضطراب، يشكل تحديا رئيسيا للبعثة. وقد فاقت الاحتياجات أثناء أزمة تشرين الثاني/نوفمبر قدرات قوات عملية الأمم المتحدة، وقوات ليكورن، على حد سواء. وفي تقريري الثالث عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/962/2004)، أوصيت بعملية نشر طارئة لعدد إضافي من القوات يبلغ ٢٢٦ ١ فردا، يتيح لعملية الأمم المتحدة نشر قوات في أبيدجان، ومناطق أخرى، في الجنوب، واستعادة قدراتها في منطقة الثقة، بالإضافة إلى تشكيل قوة احتياطية لديها الحد الأدنى المطلوب والاستجابة الأولى. ومن شأن هذا التدبير أن يمكن البعثة أيضا من توفير التغطية الأمنية الكافية لأفراد الأمم المتحدة ومرافقها، وأن يخفف من بعض أوجه الضعف التي تعاني منها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقد تأكدت الحاجة لهذه التعزيزات بشكل أكبر في ضوء تدهور الوضع الأمني، لا سيما في منطقة الثقة، الأمر الذي يتطلب اهتماما ودعما عاجلين من مجلس الأمن.

٢٦ - وفي انتظار وصول هذه التعزيزات، وفي ظل الوضع الأمني السائد، والتباين القائم بين المهام المنوطة بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومواردها، كان على البعثة أن تعيد تقييم أولوياتها التنفيذية على النحو التالي:

(أ) ضمان أمن أفراد الأمم المتحدة، ومعداتها، ومنشآتها؛

(ب) رصد وقف إطلاق النار، وتحركات الجماعات المسلحة، ومنع أعمال القتال، لا سيما داخل منطقة الثقة؛

(ج) المساعدة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

(د) رصد تنفيذ الحظر على الأسلحة.

وضع العمليات العسكرية

٢٧ - استمرت سريتا المشاة من بنغلاديش وغانا، اللتان تم نقلهما من منطقة الثقة إلى أبيدجان، إبان أزمة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، في العمل في أبيدجان لتعزيز الوحدة التوغولية الصغيرة. وفي ضوء استمرار اضطراب الوضع الأمني، يظل احتمال نقل هاتين السريتين إلى مناطق مسؤوليتهما الأصلية ضعيفا، الأمر الذي يوهن بشدة قدرات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في منطقة الثقة.

٢٨ - وعلى الرغم من ذلك، واصلت القوات التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار القيام بأنشطة العمليات المكلَّفة بها بموجب ولايتها في كامل أنحاء البلد، مع التركيز بصفة خاصة على منطقة الثقة، وذلك برصد وقف إطلاق النار، وأنشطة الجماعات المسلحة. وقامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أيضا بأنشطة تهدف إلى إعادة الثقة والتنسيق بين القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، والقوات الجديدة، التي قامت أيضا معها بدوريات مشتركة.

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عدَّلت قوة ليكورن من نمط انتشارها، بتحريك مجموعة قتالية، تتكون من ١ ٢٠٠ فرد تقريبا، إلى أبيدجان، وتعديل الحدود العملياتية للمجموعتين المتبقيتين، المتمركزتين في مان وبواكيه، على امتداد خطوط قطاعات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وتم بذلك تعزيز التعاون بين القوتين. وأجريت بشكل متواتر تدريبات مشتركة مع قوة الرد السريع.

٣٠ - وعلى الرغم من أن الفريق الفرعي المعني بالأمن كان يتوقع منه في البداية أن تقتصر خدماته على توفير الحماية الأمنية للوزراء التابعين للقوات الجديدة في أبيدجان، فإن مهامه قد ازدادت بشكل كبير. فبعد انسحاب معظم الوزراء التابعين للقوات الجديدة من بواكيه، إثر أزمة تشرين الثاني/نوفمبر، قام الفريق بتوفير الحماية الأمنية لوزراء آخرين من المعارضة - بناء على طلبهم - بالإضافة إلى أعضاء الحكومة والأطراف الموقِّعة على اتفاق لينا - ماركوسي. ونجم عن ذلك استنزاف حاد لعناصر الحماية التابعة للأمم المتحدة.

الحظر على الأسلحة

٣١ - أدى اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٨٤ (٢٠٠٥)، المؤرخ ١ شباط/فبراير ٢٠٠٥، بشأن تنفيذ الحظر على الأسلحة، إلى إيجاد اتجاهات سلبية تجاه عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات ليكورن، لدى العديد من أنصار الحكومة. ووفقا لأحكام القرار، أنشأت عملية الأمم المتحدة آلية لرصد الحظر على الأسلحة. كما قامت، في حدود الإمكانيات المتوافرة، بإنشاء فريق صغير لجمع المعلومات ذات الصلة وتحليلها، ولو أن هذا الفريق يفتقر في الوقت الحالي إلى أفراد من ذوي الخبرة التقنية المطلوبة. وكتبت عملية الأمم المتحدة أيضا إلى الأطراف الإيفوارية، تشجعها على التنفيذ الأمين للقرار، وتقديم قوائم بما لديها من أسلحة، بحلول ١٧ آذار/مارس.

٣٢ - ولما كانت مهام الرصد الموكلة إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار يتعين القيام بها، وفقا لأحكام القرار ١٥٨٤ (٢٠٠٥) في حدود قدرات قوات عملية الأمم المتحدة والقوة الفرنسية ودون الإخلال بولايتهما المحددة في القرار ١٥٢٨ (٢٠٠٤)، فإن مهمة الرصد المنوطة بالبعثة ستقتصر في المقام الأول على جمع المعلومات وتحليلها، وعلى قيام فِرق صغيرة من المراقبين العسكريين وأفراد الشرطة المدنية بعمليات تفتيش عشوائية، تدعمها، إذا تطلَّب الأمر، مفارز من القوات التابعة لعملية الأمم المتحدة وقوات ليكورن. وتم إنشاء هذه الفِرق، ويُتوقع لعمليات التفتيش أن تبدأ في وقت قريب. وستُعد العملية تقارير منتظمة عن الأنشطة المتعلقة بحظر الأسلحة، يُطلع عليها فريق الخبراء واللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤).

٣٣ - وفي القرار ١٥٨٤ (٢٠٠٥) يطلب مجلس الأمن إلى قوات ليكورن تقديم المساعدة الأمنية، حسب الاقتضاء، إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في تنفيذ مهامها. وتتعاون عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات ليكورن بشكل وثيق، فيما يخص توفير الحماية الأمنية لأفرقة التفتيش وإنقاذها، إذا ما تعرضت لمخاطر. ويجري أيضا استخدام الموارد الجوية المتاحة لعملية الأمم المتحدة وقوات ليكورن، لرصد مناطق الحدود، كما يُنظر في اتخاذ تدابير لإمكانية جمع الأسلحة غير القانونية التي يرى أنها مخالفة لأحكام الحظر، والتخلص منها.

خامسا - إعادة استتباب سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان

أعمال الشرطة المدنية

٣٤ - تركزت أنشطة عنصر الشرطة المدنية التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بادئ الأمر، على وضع برنامج تدريبي للشرطة الوطنية وقوات الدرك الإيفوارية، بالإضافة

إلى تقديم المساعدة التقنية لإصلاح هاتين المؤسستين وبإعادة تشكيل هياكلهما. وتم الانتهاء من وضع نماذج تدريبية لدورات في مجال الحفاظ على القانون والأمن العامّين، واحترام حقوق الإنسان، وخفارة المجتمعات المحلية، والتحقيقات الجنائية. ولكن بسبب الجمود السياسي السائد، لم تتمكن الشرطة المدنية من إنجاز العناصر الأساسية لولايتها، والمتمثلة تحديدا في المساعدة في إرساء وجود الشرطة المدنية من جديد في جميع أنحاء كوت ديفوار، وتقديم المشورة بشأن إعادة هيكلة خدمات الأمن الداخلي.

٣٥ - وقد نص اتفاق لينا - ماركوسي على إعادة هيكلة الشرطة الوطنية وقوات الدرك الإيفوارية، ولكن حكومة المصالحة الوطنية لا يزال عليها أن تضع خطة لهذا الغرض. وفضلا عن ذلك، لا يزال على الأطراف الإيفوارية أن تتوصل إلى اتفاق بشأن إعادة نشر أفراد الشرطة في جميع أنحاء البلد. وعلى الرغم من عدم وجود خطة لإعادة الهيكلة، فقد تواصل التجنيد على نطاق واسع لمتدربي الشرطة وقوات الدرك في المناطق التي تخضع لسيطرة الحكومة. وفضلا عن ذلك، افتتحت القوات الجديدة أكاديمية للشرطة في بواكيه، في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٥، حيث تعتزم هذه القوات تدريب المجموعة الأولى المؤلفة من ٦٠٠ فرد من أفراد الشرطة، تم تجنيدهم في المناطق التي تقع تحت سيطرة هذه القوات.

٣٦ - وإثر المظاهرات العنيفة التي اندلعت في أبيدجان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، تحول محور تركيز الشرطة المدنية التابعة لعملية الأمم المتحدة إلى المساهمة في تعزيز الوضع الأمني العام في أبيدجان، وتحسين ثقة الجمهور في مؤسسات إنفاذ القانون الإيفوارية، من خلال أنشطة خفارة المجتمعات المحلية، في الأحياء الرئيسية في أبيدجان، وتقديم الدعم للترتيبات الأمنية، في مطار هوفوييه - بوانيي الدولي. وتساهم الشرطة المدنية التابعة لعملية الأمم المتحدة أيضا في الترتيبات الأمنية في منطقة الثقة.

٣٧ - وشرعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بما في ذلك عنصر شرطتها المدنية وعنصرها العسكري، والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والشرطة الوطنية وقوات الدرك، في دوريات مشتركة، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وقامت بعملياتها من بواكيه ودالوا وياموسوكرو، وبندوكو. وفي الوقت الذي ينبغي فيه التذكير بأن السلطات الإيفوارية هي التي تقع على عاتقها المسؤولية النهائية عن حماية الأمن في أبيدجان، فإن هذه الدوريات قد ساهمت في تقليص أوضاع انعدام الأمن بصفة عامة في المناطق التي نُشرت فيها. ويجري النظر في إنشاء مركز مشترك للتنسيق الأمني، يضم ممثلين رفيعي المستوى من جميع الكيانات، بما في ذلك الشرطة الوطنية وقوات الدرك الإيفوارية، بالإضافة إلى قوة

ليكورن، يقومون بالمهام المتعلقة بالجوانب الأمنية في المدينة، وذلك لتنسيق أنشطة هذا النظام الأمني. وسيعمل المركز المشترك للتنسيق الأمني على مدار الساعة.

٣٨ - وسيواصل عنصر الشرطة المدنية التابع لعملية الأمم المتحدة التنسيق مع الشرطة الوطنية وقوات الدرك وتقديم المشورة لهما، في دعم الترتيبات الأمنية في أبيدجان، لا سيما فيما يخص الجهود التي تبذلها السلطات للتصدي للأنشطة غير القانونية، بما في ذلك أعمال الكسب غير المشروع المنتشرة في المدينة.

٣٩ - وفي ١ آذار/مارس، كان قوام عنصر الشرطة المدنية التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار يتألف من ٢١٨ فردا، من أصل قوام مأذون به يتكون من ٣٥٠ فردا. وينتشر هؤلاء الأفراد في أبيدجان، ودالوا، وسان بيدرو، ومان، وبواكيه، وياموسوكرو، وبندوكو، وكرهوغو.

سيادة القانون

٤٠ - تتأثر عملية إقامة العدل في الجنوب تأثرا مباشرا بعدم توافر نظام للعدالة يؤدي وظيفته في المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة في الشمال. وفي الوقت الحالي، يؤدي انقسام البلد إلى تقسيم فعلي للولاية القضائية لبعض المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف التي، وإن لم تكن موجودة فعلا في الشمال، يمكن لها أيضا أن تغطي مناطق في الأجزاء التي تسيطر عليها الحكومة في منطقتي الغرب والوسط. ومن ثم، فإن هذه المناطق لا تتوافر لديها حاليا إمكانية الاستعانة بأي عمليات قضائية.

٤١ - ويزداد هذا الوضع تفاقما بفعل المشاكل التي ظهرت قبل أزمة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، مثل عدم استقلالية القضاء عن السلطات السياسية، والفساد، وعدم توافر الإرادة والعمليات اللازمة لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة. ويتمثل أحد المجالات الرئيسية التي يُعنى بها عنصر سيادة القانون في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في رصد القضايا المعروضة أمام المحاكم في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، والتي تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، وإفلات الجناة من العقاب، والأعمال الرامية إلى تخويف الهيئة القضائية. ومن ثم، تقوم البعثة بوضع برنامج لرصد العمليات القضائية والإبلاغ عنها، فيما يخص المسائل المدنية والجنائية على حد سواء.

٤٢ - وفي المنطقة التي تسيطر عليها القوات الجديدة، شهد النظام القضائي انهيارا تاما. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يعد أي من القضاة أو المدعين العامين أو المحامين، أو موظفي المحاكم، الذين فروا إلى الجنوب في بداية الأزمة التي نشبت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢،

إلى ممارسة مهامهم في الشمال. ولا تتوافر لدى وزارة العدل خطة لإعادة توزيع الموظفين القضائيين. وفي الوقت نفسه، أقامت القوات الجديدة ''نظاما موازيا''، يضم موظفين قضائيين مؤقتين يعملون على أساس طوعي، ويرشحهم قائد المنطقة العسكرية للادعاء في القضايا التي تظهر في منطقتهم والوصول بها إلى مرحلة المحاكمة. وفي بعض المناطق، يقوم الموظفون القضائيون بدور إضافي، وهو دور ''مدير الشرطة''، ومن ثم، يتولى شخص واحد ثلاث مهام، هي مهمة المدعي العام، وقاضي التحقيق وهيئة المحلفين. ومن الواضح أن هذا النظام يفتقر إلى أي أساس قانوني، إذ يفسح المجال أمام انعدام الحياد بصورة كاملة ويتيح الإمكانية لاستغلال السلطة، ويشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الأفراد الخاضعين للنظام، إذ لا يمكن، في ظل هذه الظروف، أن تعتبر الاحتجازات، أو القرارات أو الأحكام ملزمة قانونا.

الفراغ القضائي في منطقة الصلة

٤٣ - اقترحت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على الحكومة، كإجراء مؤقت، إنشاء محاكم متنقلة يمكن أن تنظر في القضايا الجنائية التي تقتضي الحرمان من الحرية، وأن تتعامل مع مسائل العدالة الملحة. ولكن لم تحدث أي متابعة فعلية لهذا الاقتراح، وسيلزم بذل جهود كبيرة لتيسير عملية إعادة خدمات الشرطة والقضاء والسجون في الشمال إلى العمل. ومن النقاط المثيرة للقلق بصفة خاصة الفراغ القائم فيما يتصل بالسلطة القضائية في منطقة الثقة، التي، رغم تمتعها بالحماية التي توفرها عملية الأمم المتحدة وقوات ليكورن، تفتقر إلى المؤسسات المعنية بسيادة القانون وإلى وجود الشرطة، مما يفسح المجال أمام الجماعات الإجرامية لتعمل بحريتها أينما تشاء، وأن تساهم في استمرار انعدام الاستقرار والأمن في المنطقة.

٤٤ - وقبل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، كان الأفراد الذين يضبطون متلبسين بارتكاب جرائم خطيرة في منطقة الثقة يسلمون إلى السلطات الوطنية بواسطة عملية الأمم المتحدة وقوات ليكورن، وعنصر الشرطة المدنية التابعة لعملية الأمم المتحدة، والدوريات المحلية المشتركة التي تعمل ضمن اللواء المشترك في بانغولو. وكانت هذه العملية تستند إلى الولاية المنوطة بعملية الأمم المتحدة فيما يتعلق بحماية المدنيين الذين يتهددهم خطر وشيك، ودورها في دعم إعادة إرساء سيادة القانون في أنحاء كوت ديفوار. بيد أن ذلك التعاون قد توقف في أعقاب الأزمة التي نشبت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. فقد أصبحت عملية الأمم المتحدة وقوة ليكورن تفتقر إلى الخبرة اللازمة لما يمكن وصفه بمهام الشرطة المعتادة، وإن كانت تضطلع حاليا برصد أنشطة توغل الأفراد المسلحين في منطقة الثقة، والرد عليها. وبالإضافة

إلى ذلك، فإن العملية وقوات ليكورن غير مكلفة بإجراء التحقيقات الجنائية، كما أنها تفتقر إلى ما يلزم ذلك من تدريب ومعدات.

٤٥ - وقد يلزم إيضاح الأدوار المنوطة بجميع القوات التي تعمل في منطقة الثقة وإيجاد إطار قانوني في هذا المجال، بما في ذلك وضع إجراءات تشغيل موحدة فيما يتعلق بعمليات الاعتقال، وتحديد أساليب العمل الخاصة بعملية الأمم المتحدة وقوات ليكورن، والشرطة المدنية التابعة لعملية الأمم المتحدة، والشرطة الوطنية وقوات الدرك، والمدعين العامين والمحاكم. وفي غضون ذلك، تم نشر مستشاري الشرطة المدنية التابعين لعملية الأمم المتحدة من أجل مساعدة القوات العسكرية في المهمة المنوطة بها فيما يتعلق بحماية المدنيين الذين يتهددهم الخطر الوشيك في منطقة الثقة.

حقوق الإنسان

٤٦ - يسود كوت ديفوار مناخ يمكن فيه الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، كما يسمح الضعف البالغ الذي تتسم به آليات إقامة العدل لمقترفي هذه الانتهاكات، ومنهم العسكريون وموظفو إنفاذ القانون ومختلف الميليشيات والجماعات المسلحة المجهولة الهوية، بالعمل بحرية. كما تتفاقم التوترات العرقية والطائفية بفعل الحملات التي تشنها وسائل الإعلام ضد بعض قطاعات السكان.

٤٧ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت عملية الأمم المتحدة طلبات من ١٨٠ شخصا يلتمسون إجلائهم من كوت ديفوار، وقد ادعى هؤلاء الأشخاص بأنهم يتعرضون بشكل مستمر للتحرش والتهديدات والاعتداءات على أيدي قوات الدرك الإيفوارية وأفراد آخرين تابعين لقوات الدفاع والأمن الإيفوارية. ونتيجة للقتال الذي نشب في الغرب، انتقل إلى مناطق الحدود مع ليبريا وغينيا نحو ٠٠٠ ١٧ شخص، منهم مواطنون إيفواريون ولاجئون ليبيريون في بن هوين.

٤٨ - وفي هذه البيئة الشاقة، تحاول عملية الأمم المتحدة جاهدة أن تضطلع بالولاية المنوطة بها فيما يتعلق بالمساهمة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وإنهاء حالة الإفلات من العقاب عن انتهاكات حقوق الإنسان في كوت ديفوار. وتحقيقا لهذا الهدف، واصلت عملية الأمم المتحدة التحقيق في معظم انتهاكات حقوق الإنسان التي أحيلت إليها، وذلك في أحيان كثيرة بالتعاون مع عنصر الشرطة المدنية التابعة لها. وانخرطت عملية الأمم المتحدة في حوار مع السلطات السياسية والإدارية والعسكرية الوطنية والمحلية، سواء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة أو سيطرة القوات الجديدة، بهدف مناقشة النتائج التي خلصت إليها تحقيقاتها، ووضع نهاية لما يُرتكب من انتهاكات ومحاسبة الجناة.

٤٩ - وقد وضعت عملية الأمم المتحدة أيضا برنامجا لتعزيز حماية حقوق الإنسان، بناء على تقييمها لمستوى الوعي بحقوق الإنسان في أوساط السكان عموما، ولما يتوافر لدى السلطات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أو القوات الجديدة على حد سواء، من قدرة مؤسسية وتنفيذية على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بصورة فعالة.

٥٠ - وبالإضافة إلى نشر موظفي حقوق الإنسان في بواكيه وأبيدجان ودالوا وديكويه، تدرس عملية الأمم المتحدة إمكانية إيفاد موظفين آخرين إلى كورهوغو، وبونا، وأوديينيه، وسان بيدرو، لكفالة وجود أكثر فعالية لعنصر حقوق الإنسان في الميدان. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التوسع في نشر الموظفين إلى تعزيز الانطباع لدى الأطراف الإيفوارية عن تحلي عملية الأمم المتحدة بالموضوعية والحياد في تنفيذ ولايتها المتعلقة بحقوق الإنسان. ولهذا الانطباع أهمية حاسمة بالنسبة لوضع البعثة كمصدر رئيسي للمعلومات التي قد تلزم لمختلف المؤسسات الدولية، بما في ذلك لجنة الجزاءات المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، في إطار الجهود التي تبذلها لتحديد المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة في كوت ديفوار.

٥١ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أحيل إلى مجلس الأمن تقرير اللجنة الدولية للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في كوت ديفوار في الفترة ما بين ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ولكن قبل تقديم النسخة النهائية من التقرير إلى المجلس تسربت مسودة له إلى وسائل الإعلام، وبالتالي، تسربت إليها أيضا بعض الأسماء التي يدعى أنها ترد في القائمة السرية لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة. وقد سبّب هذا صعوبات خطيرة لعملية الأمم المتحدة، إذ تولد لدى الكثيرين تصور خاطئ بأن البعثة قد أعدت تقريرا هو في الواقع من اختصاص لجنة دولية. وأدى هذا التصور إلى التشدد في المواقف السائدة إزاء عملية الأمم المتحدة، سواء في أوساط مسؤولي الحكومة أو القوات الجديدة وأنصارهم.

سادسا - تعزيز السلام ومكافحة وسائل الإعلام التي تحرض على الكراهية والعنف

٥٢ - في أعقاب اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، الذي طالب فيه السلطات الإيفوارية بوقف بث جميع البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تحض على الكراهية وعدم التسامح والعنف، خفت حدة اللهجة العنيفة المستخدمة، كما قلّت المظاهر التي تنم عن مشاعر الكراهية للأجانب. وطرأ تحسن ملحوظ في كانون الثاني/يناير ومطلع شباط/فبراير

٢٠٠٥، بوجه خاص في أعقاب اتخاذ القرار ١٥٨٤ (٢٠٠٥). ولكن لوحظ في الأسابيع الأخيرة تصاعد في تلك اللهجة مرة أخرى، الأمر الذي يثير بالغ القلق.

٥٣ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، اعتمدت الجمعية الوطنية قانونا جديدا بشأن الصحافة، كما اعتمد قانون آخر بشأن الاتصالات المسموعة - المرئية في ١٤ كانون الأول/ديسمبر. وفضلا عن ذلك، صدر مرسوم رئاسي في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر تغير بموجبه مركز هيئة الإذاعة والتليفزيون الإيفوارية لتصبح شركة مملوكة للدولة. وقد أدى اعتماد هذه القوانين التي تنظم عمل وسائل الإعلام الإيفوارية وتزيد القيود المفروضة في هذا الصدد، إلى إثارة الجدل بشأن مدى حياد وسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة الدولة وحرية الصحافة، وخاصة فيما يتعلق بامتثالها لروح اتفاق لينا - ماركوسي.

٥٤ - وقد اضطلعت عملية الأمم المتحدة بتنقيح الاستراتيجية التي تأخذ بها في مجال الاتصالات، من أجل التصدي للأفكار الخاطئة المتفشية عموما بشأن دور البعثة، وكذلك لضرورة تغيير مواقف السكان الإيفواريين والعمل على إرساء ثقافة للسلام في بيئة مسيسة للغاية. وكثفت البعثة أيضا من أنشطتها المتعلقة برصد وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة - والمرئية، كما اضطلعت، بناء على تحليلاتها، بتوسيع نطاق استراتيجيات الاتصالات التي تتبعها، بحيث تشمل حملة تركز على تبديد المعلومات الخاطئة، ووقف الرسائل التي تحمل كراهية للأجانب وغير ذلك من الأعمال التي تقف وراءها وسائل الإعلام، والتي يحتمل أن تثير العنف أو الكراهية. وعززت البعثة الرسائل التي تبثها بشأن حماية حقوق الإنسان، والجهود التي تبذلها للتوعية بأخطار العنف والثأر والصراع. وتحقيقا لذلك الغرض، وفي محاولة لتصحيح الأفكار المشوهة التي تنشرها وسائل الإعلام المتحزبة، تم إنشاء قسم للأخبار داخل البعثة، لجمع المواد الإخبارية التي يمكن إتاحتها لوسائل الإعلام الوطنية والدولية، بشأن التطورات الناشئة في أنحاء البلد، وتصنيف هذه المواد وتجهيزها.

٥٥ - كما بدأت محطة الإذاعة على الموجات المتوسطة التابعة للبعثة، التي يوجد مقرها في أبيدجان، بثها الإذاعي في بواكيه، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وفي دالوا، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وقد عزز هذا بشدة من نطاق البث الإذاعي للبعثة، وأدى إلى زيادة عدد المستمعين إلى ما يربو بكثير على ٤ ملايين مستمع. وما زالت الإذاعة تقدم معلومات محايدة وبعيدة عن الانحياز، ونشرات أخبار منتظمة، ومعلومات من الوكالات الإنسانية، ورسائل عن السلام والحوار، بما في ذلك رسائل موجهة من المجتمع المدني الإيفواري والقادة الدينيين الإيفواريين. ومن المقرر إقامة أجهزة للإرسال في سبعة مواقع أخرى، وستبدأ عمليات البث باللغات المحلية في المستقبل القريب. كما يقوم المذيعون بتغطية الأحداث الإخبارية في أنحاء

البلد بانتظام. ومن دواعي الأسف أن دور المحطة والاستقلال الذي يتيح لها البث على تردد الموجة المتوسطة، قد أصبحا موضع نزاع مع هيئة الإذاعة والتليفزيون الإيفوارية. وعلى الرغم من الاتفاق الموقع بين البعثة والهيئة، تسعى اللجنة الوطنية للاتصالات المسموعة – المرئية إلى فرض قواعد جديدة لا تتماشى مع اتفاق مركز القوات، ومن شأنها أن تضعف بصورة خطيرة من قدرة البعثة على مواجهة وسائل الإعلام التي تحرض على الكراهية والعنف

٥٦ – وقد أظهرت محطات الإذاعة المحلية اهتماما كبيرا بالتعاون مع محطة الموجة المتوسطة التابعة للبعثة، وببث برامج المحطة، وبث البرامج التي تنتجها على موجات تلك المحطة. وقد بدأت الاتصالات في هذا السياق، ويجري حاليا إعداد مشروع للشراكة في هذا الصدد.

سابعا – التحديات الإنسانية والمنظورات الاقتصادية والاجتماعية

الحالة الإنسانية

٥٧ – مع نشوب الأزمة التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ازدادت الحالة الإنسانية السيئة في كوت ديفوار تفاقما، وبخاصة في قطاعات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي. وما زالت مهمة إعادة الخدمة المدنية للعمل وإصلاح الخدمات الاجتماعية الأساسية، لا سيما خدمات الصحة والتعليم، في منطقتي الشمال والغرب، تشكل أحد العوامل الرئيسية للاستراتيجية الإنسانية. وما زالت إمكانية وصول المساعدات الإنسانية تشكل تحديا في منطقة الغرب، كما ظلت في الوقت نفسه المسائل المتعلقة بتوفير الحماية تثير قلقا بالغا، بسبب استمرار ثقافة الإفلات من العقاب في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، وعدم وجود نظم قضائية في الشمال.

٥٨ – وفي قطاع التعليم، يقدر عدد الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدارس منذ بدء الأزمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بـ ٠٠٠ ٧٠٠ طفل، وهو ما جاء أيضا، وفق ما تراه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، نتيجة لعمليات التشرد وارتفاع معدلات الفقر. وقد أدت الجهود المشتركة التي بذلتها الحكومة والقوات الجديدة خلال عام ٢٠٠٤، بدعم من الأوساط الإنسانية ومن شركائها، بما في ذلك البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى تهيئة المجال أمام أطفال المدارس الابتدائية للانتظام في السنة الدراسية بصورة عادية إلى حد ما، وخوض امتحانات للتصديق على محصلة السنة الدراسية السابقة. ومن المتوقع أن ينتظم بالمدارس في عام ٢٠٠٥ نحو ٠٠٠ ٦٠٠ طفل سيلتحقون بالمدارس الواقعة في الشمال، بدعم من الحكومة.

٥٩ - ولكن نتيجة للأزمة التي نشبت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ألغيت الامتحانات التي كان من المقرر إجراؤها في ذلك الشهر. وذكر وزير التعليم، أماني نغوسان، في مطلع شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أن الحكومة لن تنظم امتحانات نهاية العام في المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة، إلى أن تبدأ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإلى أن يتم توحيد البلد من جديد. كما أشار إلى وجود شواغل أمنية تتعلق بنشر المعلمين.

٦٠ - وقد بذلت جهود مستمرة للدعوة، من أجل كفالة دعم الحكومة للتعليم. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، اشتركت المديرة التنفيذية لليونيسيف ومنسق الأمم المتحدة لشؤون الإغاثة في حالات الطوارئ، في توجيه رسالة إلى الرئيس غباغبو، يطلبان إليه فيها التدخل لحل مشكلة التعليم. ولكن لم يطرأ تقدم يذكر في هذا الصدد. ومن المهم في هذا السياق، الاستمرار في حث الأطراف الإيفوارية على كفالة أن تنهض الحكومة بدورها في توفير التعليم.

٦١ - وفي القطاع الصحي، ما زالت فئات السكان الضعيفة في الشمال وفي الغرب أيضا تعاني من نقص الأدوية والأجهزة الطبية وأخصائيي الصحة الفنيين، رغم الجهود الهائلة التي تبذلها المنظمات غير الحكومية الطبية وغيرها من المنظمات. وقد أفيد بارتفاع معدل انتشار أمراض من قبيل الكوليرا والحمى الصفراء والتهاب السحايا والحصبة وشلل الأطفال. وقد اشتركت منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، بالتعاون مع وزارة الصحة، في تنظيم حملات تحصين في عام ٢٠٠٤ بغية استئصال هذه الأمراض، ولا سيما شلل الأطفال، ومن المقرر أن تنظما خمس حملات أخرى في عام ٢٠٠٥ للتحصين ضد شلل الأطفال.

٦٢ - وفي الغرب، تشعر العناصر الفاعلة في الميدان الإنساني بالقلق أيضا حيال تزايد احتياجات المشردين داخليا في أرجاء البلد واعتمادهم المتزايد على المساعدة الإنسانية. وفي مواقع المرور العابر المخصصة للمشردين، تشح المياه والمرافق الصحية. ويوجد ما لا يقل عن ٥٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا في كوت ديفوار، ويعيش أكثر من ٨٠ في المائة منهم مع مجتمعات محلية مضيفة نفدت احتياطياتها و لم تعد تتوافر لديها الآليات اللازمة للتصدي لهذا العبء الإضافي. وقد أخذ عدد الشابات اللواتي ينخرطن في البغاء، ولا سيما في ما بين المشردات داخليا، في الازدياد بفعل ارتفاع معدل البطالة والفقر. ورغم أن العديد من المشردين داخليا قد أبدوا رغبة في العودة إلى قراهم، فقد تعذر ذلك بسبب البيئة السياسية والأمنية الراهنة. وقد أسفر الهجوم على لوغوالي في ٢٨ شباط/فبراير عن تشرد آلاف عديدة أخرى في المناطق المحيطة.

٦٣ - وما زالت كوت ديفوار تأوي ما يربو على ٠٠٠ ٧٠ لاجئ، وخاصة من الليبريين الذين يعيشون في مجتمعات محلية وقرى مضيفة، وعددا من اللاجئين الحضريين المقيمين في أبيدجان. ونظرا إلى تحسن الحالة الأمنية في ليبريا، تتوقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن يختار نحو ٠٠٠ ٣٦ لاجئ ليبري العودة إلى ديارهم في أثناء عام ٢٠٠٥. وقد أوقفت في وقت لاحق عملية لتسجيل اللاجئين الليبريين في مناطق إيواء اللاجئين، كانت المفوضية قد بدأتها في ٢١ شباط/فبراير، وذلك ريثما تتحسن الأوضاع الأمنية في كوت ديفوار.

٦٤ - وفي ٤ شباط/فبراير، أعيد إطلاق نداء الأمم المتحدة الموحد لكوت ديفوار لعام ٢٠٠٥، الذي يلتمس في إطاره مبلغ ٣٩ مليون دولار للاستجابة للاحتياجات الإنسانية لما يربو على ٣,٥ ملايين من الضعفاء المتضررين من الأزمة. ويشمل هذا المبلغ تكلفة حملة تحصين ٥,١ ملايين طفل تتراوح أعمارهم ما بين سن الولادة و ٤ سنوات ضد شلل الأطفال. وفي ١٥ آذار/مارس، لم تكن هناك أي تبرعات قد تم تقديمها. وفي هذا الصدد، يلزم على نحو عاجل تزويد العناصر الفاعلة في الميدان الإنساني بالدعم المالي الذي تشتد الحاجة إليه من أجل مواصلة الأنشطة الإنسانية وتحسين الاستجابة للاحتياجات الإنسانية التي حُددت في عام ٢٠٠٥.

٦٥ - وبدأت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار برنامجا لمشاريع الأثر السريع، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية ووكالات الأمم المتحدة. وتمت الموافقة على تمويل نحو ٦٢ مشروعا بقيمة ٠٠٠ ٦٣٠ دولار تقريبا، خاصة في ميادين إصلاح مرافق التعليم والصحة وغيرها من المرافق العامة. ويُتوقع أن ترصد بالكامل الميزانية المعتمدة المخصصة لمشاريع الأثر السريع، وقيمتها ٠٠٠ ٨٠٠ دولار، قبل نهاية الولاية الحالية للعملية، وتبذل الآن جهود لنيل دعم إضافي من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، على حد سواء.

المستجدات الاقتصادية

٦٦ - على الرغم من قلة البيانات الاقتصادية المفصلة لعام ٢٠٠٤، تشير التقارير إلى أن العجز في كوت ديفوار يواصل ارتفاعه، وأن الناتج الاقتصادي الحقيقي للبلد مستمر في الهبوط. ويمكن أن يُعزى هذا الهبوط إلى عدد من العوامل التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالأزمة في كوت ديفوار، بما في ذلك بدء موسم تصدير الكاكاو في وقت متأخر، والتأثير السلبي المترتب على اندلاع العنف مرات عدة في الآونة الأخيرة، وانخفاض معدل المساعدة الأجنبية.

٦٧ - ويُعزى البدء المتأخر لموسم تصدير الكاكاو بشكل كبير إلى تفشي مناخ من انعدام الأمن على صعيد الوطن برمته. وقد تدنى معدل تصدير الكاكاو بسبب عرقلة حركة السلع

في أرجاء البلد نتيجة لوجود متاريس عديدة، وتراجع أنشطة الشحن، وانخفاض الأسعار التي يعرضها المشترون على منتجي الكاكاو في كوت ديفوار عن تلك التي يعرضونها على المنتجين في أماكن أخرى في هذه المنطقة دون الإقليمية. وأدت هذه العوامل كلها أيضا إلى ارتفاع معدل تهريب الكاكاو عن طريق البلدان المجاورة.

٦٨ - كما أثرت الأزمة التي اندلعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إلى حد بعيد على الحالة الاقتصادية في البلد. فقد أشار رئيس غرفة التجارة الوطنية إلى أن العنف قد تسبب بخسارة فورية لمبلغ ٦٠ مليون يورو، وأنه نتيجة لذلك، قامت ١٢٥ شركة، من بين الشركات التي يملكها أجانب وعددها ٥٠٠ شركة، بإغلاق أبوابها، مما أحال زهاء ٣٠ ٠٠٠ شخص إلى البطالة.

٦٩ - وتزداد الحالة سوءا بفعل المشاكل التي يواجهها البلد على صعيد خدمة الدين. فاعتبارا من ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تراكم على كوت ديفوار قدر كبير من المتأخرات الخاصة بالتزامات الديون المترتبة عليها تجاه البنك الدولي. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، فقدت كوت ديفوار مركز المحاسبة على أساس الاستحقاق. وفي الوقت الراهن، يصل مركز خدمة الدين في كوت ديفوار إلى ١١٥ مليون دولار سنويا. وسيساهم تضافر هذه العوامل ليس فقط في استمرار النمو الاقتصادي السلبي المتوقَّع تسجيله في كوت ديفوار، بل أيضا في زيادة خطر تعرض المنطقة دون الإقليمية برمتها لتأثير سلبي بالغ، إذا سجلت قيمة الفرنك في الجماعة الأفريقية انخفاضا.

ثامنا - نوع الجنس

٧٠ - أنشئت وحدة معنية بنوع الجنس مؤخرا في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتنفيذ المبادئ المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام. واعتبارا من آذار/مارس ٢٠٠٥، استحدثت الوحدة عنصرا يتعلق بنوع الجنس في الدورة التدريبية لتوجيه الموظفين المدنيين. وأجرت الوحدة أيضا اتصالات مع وحدات تدريب الشرطة المدنية والعسكر بغية إدراج عنصر المنظور الجنساني في الأنشطة التدريبية في كل منها، وتحضيرا لعقد دورة لتدريب المدربين. وأجرت الوحدة أيضا اتصالات وأبرمت شراكات مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية، فضلا عن وزارة الطفل والمرأة والأسرة في كوت ديفوار.

تاسعا – فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٧١ – بعد أن أنشئت وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أواخر عام ٢٠٠٤، اضطلعت الوحدة بعدد من الأنشطة المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، كما عززت علاقاتها مع الشركاء الخارجيين. وشاركت الوحدة في إجراء دورات تدريبية للتوجيه بغية رفع مستوى الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ما بين الموظفين المدنيين والعسكريين في العملية. وبدأت الوحدة برنامجا تدريبيا للقائمين على توعية أقرانهم، وجرى تدريب ٩٠ منهم من بين أفراد الوحدات العسكرية. وبدأت الوحدة أيضا في التشجيع على الكشوف الطوعية لفيروس نقص المناعة البشرية في الوحدات العسكرية.

٧٢ – وأعدت الوحدة وثيقة مرجعية بشأن وضع سياسة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. واشترك أيضا صندوق الأمم المتحدة للسكان وعملية الأمم المتحدة في وضع خطة عمل بشأن الوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط العامِلين في حفظ السلام في كوت ديفوار، وسيبدأ العمل بهذه الخطة قريبا.

عاشرا – الاستغلال والإيذاء الجنسيان

٧٣ – أنشأت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار فريقا عاملا لوضع استراتيجية للتصدي للاستغلال والإيذاء الجنسيين، بما في ذلك تدابير الوقاية والإنفاذ. وأُرسلت الاستراتيجية التي اقترحتها البعثة إلى كل موظفي العملية للتعليق عليها، ويجري الآن تحويلها إلى سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز قدرة العملية على منع الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والإيذاء الجنسيين والتعامل معها. ووُضعت قائمة بالأماكن التي تعتبر محصورة على موظفي العملية، كما وضعت سياسة للتحكم الدقيق باستعمال المركبات الرسمية.

٧٤ – ويوصي الفريق العامل بوضع مدونة سلوك لموظفي العملية، تشمل المبادئ العامة المتعلقة بحُسن السلوك التي تسري على كل موظفي الأمم المتحدة، وتسلّط الضوء أيضا على مسائل ذات أهمية خاصة في كوت ديفوار. وسيجري التشديد على مساءلة كبار القادة في البعثة عن منع الاستغلال والإيذاء الجنسيين.

٧٥ – وتفرض الدورات التدريبية المتعلقة بالاستغلال والإيذاء الجنسيين بصورة إلزامية على كل موظفي العملية. وقد نُظمت دورة تدريبية خاصة لرؤساء العناصر ولكل المشرفين. وبين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وشباط/فبراير ٢٠٠٥، نظمت البعثة ٣٢ دورة تدريبية بشأن الوعي

بالاستغلال والإيذاء الجنسيين ومنعهما، أُشرك فيها ١ ٣٠٠ موظف من كل عناصر البعثة. وعُهد إلى قادة القطاعات بمهمة مواصلة هذا التدريب على صعيد الوحدات.

٧٦ - وقامت نائبتي، لويز فريشت، بزيارة كوت ديفوار من ٤ إلى ٦ آذار/مارس، بعد سفرها إلى سيراليون وليبريا. وشددت السيدة فريشت على اعتماد المنظمة لسياسة تقضي بعدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والإيذاء الجنسيين، واستعرضت مع البعثة التدابير الوقائية وتدابير الإنفاذ.

حادي عشر - دعم البعثة وأمن الموظفين

الميزانية والموظفون

٧٧ - أثرت أزمة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ سلبا على تعزيز التوظيف وتوفير اللوجستيات في البعثة. وأوقفت البعثة جميع العمليات الجديدة لتوظيف أو نقل الموظفين ريثما تصبح الحالة الأمنية أكثر استقرارا. وأُجِّل أيضا تنفيذ عدد من المشاريع الهندسية المهمة، كما توقف تحديد الموقع الجديد لمقر البعثة. ونتيجة لهذه المستجدات، تراجع المعدل الكلي مقارنة بالميزانية المعتمدة للبعثة. ومنذ بداية عام ٢٠٠٥، ارتفع معدل الصرف نظرا لأن البعثة قد استأنفت كامل أنشطتها المقررة.

أمن الموظفين

٧٨ - أحرز العنصر الأمني في بعثة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في تعاون وثيق مع السلطات الإيفوارية ومع جهات تنسيقية أمنية دولية أخرى في كوت ديفوار، تقدما في تنفيذ التدابير الأمنية المطلوبة لحماية موظفي وممتلكات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقد جرى وضع خطة أمنية منقحة تأخذ في الحسبان الدروس المستفادة من أزمة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ويجري القيام بتدريبات عملية مع التمارين المرتبطة بها لصقل الخطة الأمنية. ولكن عدم وجود موظفين مدربين وموارد مادية أعاق تنفيذ العديد من المهام والمسؤوليات التي جرى التكليف بها ويظل تعيين موظفي أمن إضافيين مطلبا عاجلا، وبخاصة في ظل استمرار البيئة الأمنية المتقلبة.

٧٩ - وتقع مرافق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حاليا في مواقع متعددة بمدينة أبيدجان، مما يعرضها لمخاطر أمنية كبيرة، بسبب محدودية الموارد المتاحة للبعثة لتوفير خدمات أمن ثابتة بكل المواقع، وبسبب الصعوبة الملازمة لتنسيق الدعم الأمني بمرافق متعددة في

أوقات الأزمات. لذا فإن إعادة تجميع العناصر الرئيسية في مقر مشترك للبعثة هو مطلب عاجل.

ثاني عشر – ملاحظات

٨٠ - لقد مضت سنتان منذ توقيع اتفاق لينا - ماركوسي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وكانت أحداث تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ انتكاسة خطيرة لاحتمالات إحلال السلام وزادت من تقويض مستوى الثقة بين الأطراف المتحاربة. ومنذ ذلك الوقت، أصبح التقدم في العملية السلمية محدودا وصارت المواعيد النهائية التي التزمت بها الأطراف لتنفيذ شروط اتفاقي لينا - ماركوسي وأكرا الثالث تتأخر بدرجة متزايدة عن موعدها. والواقع أن تلك التأخيرات الممتدة خطيرة وقد ساهمت في تعميق انعدام الثقة الذي ما زال يؤثر على كوت ديفوار. وبرغم الجهود الجديرة بالثناء التي بذلها الرئيس مبيكي بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، والأثر الإيجابي للمقترحات المحددة في خطة عمل الاتحاد الأفريقي، فإن البلد ما زال مقسما فعليا. وما زال الاقتصاد الإيفواري يتدهور بصورة خطيرة، مما يزيد من التوترات السياسية ويؤدي إلى تردي الظروف الاجتماعية في البلد. وما زالت انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة في كل من الجنوب والشمال، ولم يبذل جهد يذكر لتقليص ثقافة الإفلات من العقاب المنتشرة على نطاق واسع.

٨١ - وفي الوقت نفسه، يظل الوضع الأمني في كوت ديفوار محفوفا بالمخاطر حيث لم يجر البدء في نزع سلاح المحاربين السابقين والميليشيا. ويتزايد حشد جماعات تحمل طابع الميليشيات على نطاق البلد بأكملها، وما زالت التقارير مستمرة عن عمليات التجنيد ''غير النظامي'' في القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، مما يزيد من حدة التوترات. ويساورني بالغ القلق بشأن تزويد تلك الميليشيات بالأسلحة وبشأن أنشطتها المتزايدة الخطورة، بما في ذلك في أبيدجان. وحسبما بينت الأحداث الأخيرة في منطقة الثقة وحولها، التي اضطرت عملية الأمم المتحدة وقوة ليكون على التدخل فيها، فإن تلك الجماعات يمكن أن تتسبب في مواجهة كبرى. وأدعو الأطراف الإيفوارية، وبالخصوص تلك التي تتحكم في جماعات الميليشيا إلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس والامتناع عن اللجوء إلى العنف كوسيلة للتقدم نحو أهدافهم السياسية. ويجب كبح جماح الميليشيات المسلحة، كما يجب مساءلة قادتها ومن وراءهم، بما في ذلك مساءلتهم عن الهجمات التي يشنونها على السكان المدنيين وقوات حفظ السلام. وهناك خطر حقيقي فعلا من أن تخرج الأحداث عن السيطرة وتنتج عنها عواقب لا يمكن التكهن بها بالنسبة لسكان كوت ديفوار والمنطقة دون الإقليمية كلها.

٨٢ - ويدعم المجتمع الدولي جهود الوساطة التي يقوم بها الرئيس مبيكي والمقترحات الهامة الواردة في خطة عمل الاتحاد الأفريقي دعما كاملا. وللأسف ما زالت البنود الرئيسية للخطة غير منفذة. لذا، فإنني أجدد مناشدتي للرئيس غباغبو وللقوات الجديدة ولقادة كل الحركات السياسية الإيفوارية أن يظهروا الإرادة السياسية اللازمة، وأن ينفذوا خطة العمل هذه بدون أي تأخير إضافي. فالفشل في ذلك سيؤدي إلى إمكانية تجدد أعمال القتال. وإنني أتطلع، ونحن نسعى لإيجاد حلول للسلام الحالي الهش، إلى مواصلة تعزيز التعاون القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي نقدره جل التقدير.

٨٣ - إن كوت ديفوار تمر بمنعطف خطير، وقد أخذ الوقت ينفذ سريعا بالنسبة للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها خلال الأشهر السبعة التالية، حيث طال التأخير في الإعداد لها وتنظيمها. كما أن الهيئة المشرفة على الانتخابات نفسها، وهي اللجنة الانتخابية المستقلة، موضع جدل حزبي. وإذا جرى تأجيل الانتخابات لأي مدة من الوقت فمن المحتمل أن تنشأ أزمة كبيرة في الثقة تقوض استقرار البلاد بدرجة أكبر. وتطالب أطراف معينة بتعزيز دور الأمم المتحدة في العملية الانتخابية، ولكن تلك المطالب تحتاج لموافقة كل الأطراف الإيفوارية. كما يحتاج الأمر أيضا إلى حلول عاجلة للمسائل التالية: الإصلاحات التشريعية حسبما هو متوخى في اتفاق لينا - ماركوسي؛ وتنظيم الانتخابات؛ واعتماد المادة ٣٥ المنقحة من الدستور المتعلقة بالأهلية للرئاسة؛ والبدء في عملية نزع السلاح. ويجب أن تتماشى تلك الحلول مع نص وروح اتفاق لينا - ماركوسي واتفاق أكرا الثالث اللذين يعتبر تنفيذهما الكامل وغير المشروط أمرا ملحا للغاية.

٨٤ - وتواصل قوات عملية الأمم المتحدة وقوات عملية ليكورن توفير الأمن دعما لعملية السلام، ويشمل ذلك عملية نزع السلاح وإعادة إرساء الإدارة الحكومية في شمال البلد. وفي غضون ذلك، ستواصل القوتان الاستجابة بقوة لأي محاولة للإضرار بسلامة منطقة الثقة. ويشكل وجود تلك القوات رادعا هاما بدرجة متزايدة لاستئناف أعمال القتال. ويظل التعاون والتكامل بين القوتين جزءا أساسيا من جهود المجتمع الدولي في هذا الخصوص.

٨٥ - وبرغم ذلك، فإن قدرة قوات الأمم المتحدة في هذه البيئة الأمنية الشديدة التقلب، مجهدة بشدة بسبب إضافة مسؤوليات جديدة ناشئة عن قراري مجلس الأمن رقم ١٥٧٢ (٢٠٠٤) و ١٥٨٤ (٢٠٠٥)، علاوة على عملية إعادة نشر القوات التي فرضتها أحداث تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. لذا فإنني أطلب إلى المجلس مرة أخرى أن يعتمد الموارد الإضافية العسكرية والمدنية والمتعلقة بالشرطة المدنية المقترحة في تقريري الثالث عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2004/962). فتلك الموارد لا غنى عنها لتمكين عملية الأمم

المتحدة في كوت ديفوار من أن تنجز بنجاح المسؤوليات المتعددة المكلفة بها من قبل المجلس وأن تضمن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. ومن المهم جدا أيضا أن يتم تزويد عملية الأمم المتحدة بالقدرات الفنية والموارد الأخرى اللازمة لتعزيز فعاليتها في رصد حظر الأسلحة. وأوصي في الوقت نفسه بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لمدة ١٢ شهرا حتى ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

٨٦ - وخلاصة القول إن المجتمع الدولي لا يمكن أن يكون بديلا للإرادة السياسية للقيادة الإيفوارية والشعب الإيفواري، أو أن يحل محلها، وهي الإرادة اللازمة لتحريك العملية السياسية إلى الأمام وفقا للاتفاقات التي دخل فيها الشعب وقيادته بملء إرادتهما. وفي النهاية، فإن القادة الإيفواريين يتحملون المسؤولية الكاملة عن إيجاد مخرج من هذه الأزمة وعن اتخاذ القرارات الصعبة والحلول التوفيقية الرؤيوية المطلوبة بصفة عاجلة. أما من لا يتقبلون هذه المسؤولية فعليهم أن يتوقعوا من المجتمع الدولي أن يتصرف بحزم وأن ينفذ فرادى التدابير المتوخاة في قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤) التي ما زالت تشكل جزءا هاما من استراتيجية المجتمع الدولي للنهوض بعملية السلام. وأنا أحث المجلس على أن يقيم بانتظام، وعلى أرض الواقع، آثار قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤).

٨٧ - وسيكون من المهم للغاية أن يرسل مجلس الأمن أيضا رسالة واضحة بأنه لن يتسامح مع أي تحريض على استفزاز قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات عملية ليكورن أو الهجوم عليهما. ويجب التذكير بأن تلك القوات قد نشرت في كوت ديفوار بناء على طلب السلطات الوطنية، دعما لعملية السلام وليس لفرض حل لأزمة كوت ديفوار يكون متحيزا لطرف من الأطراف. فالحل الدائم والعادل لن يأتي إلا عن طريق النوايا الحسنة الصادقة للأطراف الإيفوارية، وعن طريق الوساطة والمصالحة، وليس عن طريق العنف.

٨٨ - وفي الختام، أود أن أشيد بممثلي الخاص السابق، ألبير تيفوجري، الذي أكمل فترة إنتدابه بنهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وبالموظفين المدنيين والعسكريين في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، لجهودهم الدؤوبة في دعم السعي إلى إعادة إحلال السلام الدائم في كوت ديفوار. وبالمثل، أود أن أعبر عن امتناني لفريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات الإنسانية والإنمائية، والأطراف المانحة الثنائية، وكذلك البلدان التي تساهم في البعثة بقوات عسكرية وبأفراد من الشرطة، على مشاركتها في عملية السلام في هذه الظروف الشاقة المحفوفة بالتحديات المتزايدة. وفي النهاية أود أن أشير، مع التقدير، إلى الجهود المخلصة للاتحاد الأفريقي - ولا سيما عن طريق الرئيس تابو مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا - وكذلك إلى جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إحياء عملية السلام الإيفوارية.

Map No. 4220 Rev.3 UNITED NATIONS
March 2004

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section